ملف اليوم

الاحتجاجات التي تشهدها فرنسا منذ عدة ايام اعادت الى الواجهة مستوى التفاعل الشعبي مع خطة الاصلاحات الواسعة التي يعكف على تنفيذها الرئيس نيكولا ساركوزي ، والتي على ما يبدو انها ستدق المسمار الاخير في نعش الانخفاض المتواصل في شعبيته التي تقول استطلاعات الرأي انها في ادنى مستوياتها.

اكثر عناصر هذه الخطة اثارة للجدل والتي كانت هي الشرارة التي اشعلت فتيل الغضب الشعبي الفرنسي الذي تحول الى اضرابات متنوعة شلت الحياة في باريس ومعظم المدن الاخرى ، رفع السن التقاعدي والذي عده الفرنسيون ظلما صارخا فيما وصفه عمدة باريس بانه دليل غباء ساركوزي" ثلاثة أعوام من الغباء على الغباء، وغطرسة واستكبار" ..

حال لم تتعوده فرنسا من قبل، فكل الاحتجاجات السابقة لم تكن تعطل الحياة مثلما حدث وما يزال في هذه الاحتجاجات والتي لايعلم كيف ستنتهي؟

ملف المدى يتابع حركة الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها فرنسا محاولا تسليط الضوء على خلفياتها واسبابها وماتتضمنه خطة الاصلاحات الواسعة للرئيس الفرنسي والتي اثارت جدلا واسعا في الاوساط الفرنسية.

■ اعد الملف / جمال القيسي

عشية التصويت على القانون المثير للجدل

احتجاجات الفرنسيين على رفع السن التقاعدي هل تدق المسمار الأخير في نعش علاقتهم المضطربة مع ساركوزي ؟

الفرنسيون غاضبون جدا ويرفضون اصلاحات ساركوزي... أ.ف.ب

الاحتجاجات على رفع سن التقاعد تتصاعد.. والحكومة مصرة على موقفها

فيما وصفها محللون بأنها اقسى معركة يواجهها الرئيس الفرنسي ساركوزي في اطار حملة الاصلاحات التي يقودها لخفض الإنفاق وعشية تصويت مجلس الشيوخ الفرنسي على مشروع قانون إصلاح شامل لنظام الرواتب يتضمن خاصة رفع سن التقاعد ،، تواصلت امس الاضرابات والاحتجاجات في مختلف المدن الفرنسية وبنحو مثير.

وفي احدث مظاهر الاحتجاج التي شهدتها فرنسا حول القانون المثير للجدل ، أبطأ سائقو

الشاحنات حركتهم في الطرق السريعة في فرنسا يوم امس الاثنين وزاد الاضراب في السكك الحديدية ونفد الوقود من محطات البنزين بعدما اغلقت المئات من محطات الوقود ابوابها في الوقت الذي تجمع فيه محتجون قبل اقتراع يجرى في مجلس الشيوخ على تعديل لا يحظى بالشعبية لمعاشات التقاعد.ودعمت الحكومة بشدة خطة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لرفع سن التقاعد طوال شهور من الاحتجاجات وطمأنت المواطنين على أن البنية الاساسية لن تتضرر رغم اضراب مستمر منذ أسبوع في المصافي والذي أجبر المئات من محطات الوقود على أن تغلق أبوابها.

وتعمل خدمات السكك الحديد ورحلات الطيران والموانئ البحرية بأقل من طاقتها اذ استمرت النقابات في معركتها ضد اصلاحات ساركوزي ، كما خفضت الاضرابات عدد رحلات الطيران من مطارات باريس الرئيسية بما يصل الى ٥٠ بالمئة ، ويعمل قطار واحد من كل ثلاثة قطارات سريعة وان كانت القطارات الدولية تعمل بوتيرة أعلى ، فيما يعمل مترو أنفاق باريس بشكل محدود.

ويؤكد الوزراء على أن البلاد لديها الكثير من الوقود وأن المطارات بها كميات وفيرة ، اذ قال وزير الصناعة كريستيان استروسي لاذاعة (ار.تي.ال) امس ان "الحكومة مسيطرة (على الموقف) ... لن يكون هناك حصار للشركات ولا حصار للنقل ولا حصار لمستخدمي الطرق."

وشكلت إمدادات الوقود مصدر قلق رئيسي بينما أعلنت النقابات أن ١٠ من إجمالي ١٢ من المصافي المنتجة للوقود في فرنسا، شاركت في الإضراب.

وتسببت الإضرابات في ظهور بوادر أزمة في إنتاج وتوزيع الوقود وقال الاتحاد الفرنسي للصناعات النفطية أن اثنين فقط من إجمالي المصافي تعمل بكامل طاقتها.

ووسط مخاوف من أزمة وقود حادة بالبلاد، أكدت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد لراديو "ار تي ال"، ، توفر إمدادات الوقود ووجود احتياط يكفي لعدة أسابيع.

ورغم تأكيد الناطق باسم اتحاد الصناعات النفطية الفرنسية، أيف لو غوف، ، بوفرة امدادات الوقود، إلا أن ذلك لم يحول دون حالة الهلع التي أصابت السكان الذين اصطفوا أمام محاطات الوقود في كافة أنحاء فرنسا.

وأثر إضراب المصافي، بشكل مباشر على مطاري "شارل ديغول" و"أورلي" في باريس، نظراً لتغذيتهما بالنفط من أنابيب مرتبطة مباشرة بالمصافي المضربة، وفق شركة "ترابيل" المالكة لخط الأنابيب.

ووجه عمدة باريس، برتران ديلانوي، خلال مقابلة مع CNN ، انتقادات لاذعة لساركوزي واصفاً إياه بـ"المتغطرس"، مضيفاً: "هذا الأمر قائم منذ ثلاث سنوات.. ثلاثة أعوام من الغباء على الغباء، وغطرسة واستكبار، وحتى العنف اللفظي من جانبه ضد بعض فئات المجتمع الفرنسي. وصرح مسؤول من اتحاد النقابات العمالية ان العمال في ١٢ مصفاة في فرنسا واصلوا الاضراب يوم امس الاثنين ومنع المحتجون الوصول الى بعض مستودعات الوقود في جنوب فرنسا.

ويؤيد غالبية الفرنسيين الاحتجاجات على التشريع المزمع لرفع الحد الأدنى لسن التقاعد الى ٦٢ عاما والحد الاقصى الى ٦٧ عاما في خطوة تقول الحكومة انها السبيل الوحيد للقضاء على عجز متزايد في معاشات التقاعد.

وقالت أكبر نقابة في فرنسا "سي جي تي" إنها طالبت الحكومة بالتوصل إلى خطة أخرى، ووصفت خطة ساركوزي بأنها "ظلم صارخ" باعتبارها تضع عبء الإصلاح على العمال ،فيما وصف زعيم اتحاد القوى العاملة جون كلود ميلي مشروع القانون بأنه "غير عادل اجتماعيا وغير فعال من الناحية الاقتصادية".

وتم تمرير النقاط الرئيسية من مشروع قانون ساركوزي في مجلسي البرلمان وبعد الاقتراع الذي يجريه مجلس الشيوخ على مشروع القانون كاملا ربما يوقع قريبا ليصبح قانونا ساريا.

واستخدم سائقو الشاحنات حافلات صغيرة منذ مساء امس الاول الاحد لابطاء الانسيابية المرورية على الطرق السريعة المحيطة بمدن مثل ليون لكنهم لم يلجأوا بعد لاستخدام الشاحنات الكبيرة لاغلاق الطرق.

وتسعى فرنسا لخفض النفقات لتقليص عجز الموازنة الذي يتوقع أن يصل إلى ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العام الجاري، بعد أن سجل عجزا نسبته ٧,٥٪ العام الماضي.

وأقر حق التوقف عن العمل اعتبارا من سن ٦٠ منذ العام ١٩٨٢، ويعتبر واحدا من أهم إنجازات الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران، ويعتبره اليسار الفرنسي من أبرز المكتسبات الاجتماعية.

لماذا اعترض الفرنسيون بشدة على القانون؟

بموجب القوانين الحالية السارية في فرنسا ، يمكن للرجال والنساء التقاعد مع بلوغ ٦٠ عاما بشرط أن يكونوا قد دفعوا مساهمات في الضمان الاجتماعي لمدة ٤٠ عاما ونصف ولا يحق لهم الحصول على معاش كامل إلا بعد بلوغ ٦٥ عاما.

اما مشروع قانون الاصلاح الذي اثار كل هذا الغضب فانه سيتم في حالة اقراره وهو الامر المتوقع ، رفع سن التقاعد إلى ٦٢ عاما بحلول عام ٢٠١٨وزيادة فترة المساهمة المطلوبة في الضمان الاجتماعي إلى ٤١ عاما ونصف وسن الحصول على المعاش إلى ٦٧ عاما ، وجعل رواتب التقاعد في القطاع العام متماشية مع تلك الموجودة في القطاع الخاص ، وسوف يكون على العمال الفرنسيين دفع مساهمات لفترة أطول، كما ستفرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول المرتفعة وعلى الأرباح الرأسمالية للمساعدة على سد فجوة التمويل في رواتب التقاعد ، وهو ما تعهدت النقابات العمالية بالوقوف ضده معتبرة هذه الإجراءات الجديدة ومعها اكثر من ٧٠٪ من الفرنسيين تراجعا عن مكتسبات اجتماعية سابقة.

ويرى معارضو ساركوزي أنه بعد فشله اقتصاديا يسعى للتأثير على نمط معيشة الفرنسيين عبر إصلاحات مجحفة بحق الأشخاص الذين بدأوا العمل مبكرا ، كما أنه يحاول بشتى الطرق استقطاب أصوات اليمين المتطرف ولذا فإنه أصر مؤخرا على حظر النقاب وتجريد المهاجرين من الجنسية الفرنسية في حال شاركوا بأعمال عنف .

ساركوزي من جانبه قال في تصريحات سابقة إنه مستعد لمناقشة بعض التدابير الواردة في مشروع القانون مع نقابات العمال، ولكن هدف ٦٢ عاما وزيادة مساهمات موظفي القطاع العام سيبقيان ولا يمكن المساس بهما، مشيرا إلى أن زيادة المساهمات يدخل ضمن مبدأ تحقيق العدالة.

وقال ساركوزي "أتوقع مزيدا من المظاهرات، وأنا أعرف أن الناس يعانون، لكن ما سيُحدث فرقا سيكون فكرتنا عما هو عادل وليس حجم الاحتجاجات".

وتواجه فرنسا مثل العديد من البلدان الأوروبية الأخرى نقصا في التمويل في رواتب التقاعد بسبب تزايد عدد السكان الكبار السن وتراجع عدد الناس في سن العمل الذين يدفعون الاشتراكات.

ومن المنتظر أن يصل العجز في التمويل إلى ٤٥ مليار يورو (٥٦,٤ مليار دولار) في العام ٢٠٢٠ ويمكن أن يصل إلى ما بين ٧٢ و١١٥ مليار يورو (٩٠,٣ و١٤٤,٣ مليار دولار) بحلول ٢٠٥٠.

وكانت فرنسا قد اعتمدت خطة تقشف تشمل خفض الإنفاق بقيمة ٤٥ مليار يورو (٥٤,٥ مليار دولار) على مدى السنوات الثلاث المقبلة من أجل خفض العجز الكبير في الموازنة.

في وقت طلبت المفوضية الأوروبية فيه من السلطات الفرنسية موافاتها بتفاصيل عن الكيفية التي سيتم بها تقليص عجز الموازنة إلى ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٣.

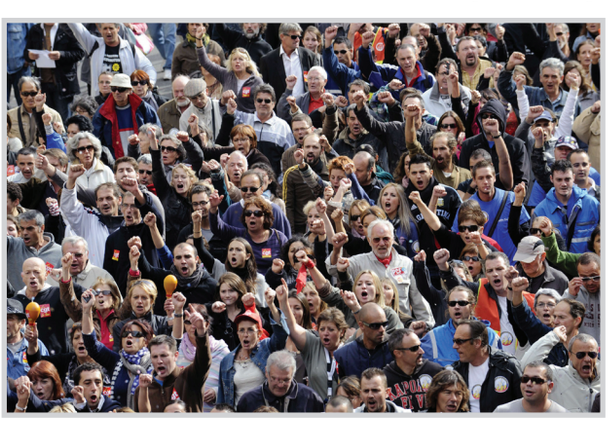

الفرنسيون يرونه مجحفاً بحقهم والحكومة تصفه بالضروري

يبدو أن الغضب الشعبي الفرنسي على مشروع قانون رفع سن التقاعد سيتواصل ويثير الكثير من المتاعب لساركوزي وحكومته ، لاسيما بعد أن أظهر استطلاع لصحيفة "لومانيتي" اليسارية أن ٧٠٪ من الفرنسيين يعارضون رفع سن التقاعد الذي تقول حكومة اليمين إنه يعكس فقط ارتفاع معدل عمر الفرنسيين وإنه ضروري للحفاظ على نظام المعاشات وتقليص الدين العام والحفاظ على تنافسية فرنسا بما يسمح لها بالاقتراض بمعدلات فائدة تفضيلية.

ويتمسك ساركوزي وحكومته بالمشروع بحجة أنه ضروري لخفض العجز بالموازنة عبر توفير مئة مليار يورو خلال ثلاث سنوات لمواجهة الأزمة المالية ، بالإضافة إلى أن هناك حاجة للإصلاحات بما يتماشى مع الأمة التي ينتشر فيها المعمرون .

وقال مقربون من ساركوزي إن الحكومة بلغت أقصى حد من التنازلات ، في إشارة إلى قيام الحكومة بتعديل محدود للصيغة الأصلية لمشروع الإصلاح عبر النص على استثناءات للأمهات العاملات وهو التعديل الذي رفضته النقابات وأحزاب اليسار ، كما ذهبت الحكومة إلى حد وصف الاحتجاجات على لسان أحد النواب المؤيدين لها بأنه ابتزاز لن تذعن له.

وتؤكد حكومة ساركوزي أن إصلاح نظام المعاشات في فرنسا هو أهم إصلاح ستشهده الفترة المتبقية له من ولايته، وأن باريس بصدد وضع حد لعجوزات الموازنة المتراكمة منذ نحو ثلاثين عاما.

وشملت الإضرابات والاحتجاجات عمال عدد من القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الفرنسي مثل السكك الحديدية والطيران ، وكان اللافت للانتباه هذه المرة مشاركة الآلاف من تلاميذ المدارس في الاحتجاجات بالعاصمة باريس وكان يوم الثلاثاء الماضي أقوى يوم تعبئة في فرنسا من إضرابات وتظاهرات ضد خطة الرئيس نيكولا ساركوزي لإصلاح نظام التقاعد.

وكان نحو مليون إلى ثلاثة ملايين شخص شاركوا في احتجاجات وإضرابات خلال ايلول الماضي احتجاجا على مشروع الإصلاح المثير للجدل .

البطالة ترعب الفرنسيين وتفقدهم الثقة بالمستقبل

ارتفاع معدلات البطالة في فرنسا بات اليوم كابوسا مزعجا لحكومة ساركوزي التي تسعى لتنفيذ اصلاحات قلما تعرض مثلها لغضب شعبي كالغضب الذي يسود الشارع الفرنسي هذه الايام .

المعلومات المتوفرة تؤكد ان معدل البطالة في فرنسا ارتفع بصورة حادة ليصل إلى ١٠٪، هذا العام ، ما أدى إلى ضياع المكاسب التي حققتها البلاد لتحسين سوق الوظائف على مدى عقد كامل.

وقالت إدارة الإحصاءات الحكومية إن معدل البطالة حاليا عاد إلى مستوى عام ١٩٩٩، ورغم ذلك لا يزال وضع البطالة بفرنسا أفضل من معدل منطقة اليورو الذي وصل في كانون الثاني الماضي إلى ٩,٩٪.

ووصل عدد العاطلين بفرنسا إلى ٢,٧ مليون رغم بدء التعافي الاقتصادي عام ٢٠٠٩ .

وتأمل حكومة الرئيس نيكولا ساركوزي تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ١,٢ إلى ١,٤٪ هذا العام. وتحتاج البلاد إلى نمو لا يقل عن ١,٣٪ سنويا من أجل خلق وظائف جديدة.

وفي بيان مشترك قالت وزيرة الاقتصاد كريستين لاغارد ووزير التوظيف لوران ووكييز إنهما يلاحظان ارتفاع معدل البطالة، لكنهما أكدا أن الزيادة لم تكن بنفس الشدة التي كانت عليها بداية العام ٢٠٠٩.

وأوضح الوزيران أن عدد العاطلين زاد بنسبة ٢٢٪ مقارنة مع مايو/أيار ٢٠٠٧، لكنهما أكدا أن الوضع كان على أي حال أسوأ في الولايات المتحدة حيث زاد معدل العاطلين بنسبة ١١٩٪ في نفس الفترة.

أما الوضع في إسبانيا فهو الأسوأ حيث زاد العدد إلى ١٤٦٪ خلال ثلاث سنوات، وفي منطقة اليورو ارتفع بنسبة ٣٤٪.

وتثير مسألة البطالة قلق الفرنسيين، إذ سيجد نحو مليون عاطل هذا العام أنفسهم بدون أدنى دعم اجتماعي بعد استنفادهم جميع وسائل الدعم المتاحة.